اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

التجربة التونسية في انتاج المحاصيل الاستراتيجية

اعداد
الزميلة : امال النفطي
وزارة الفلاحة
الجمهورية التونسية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الفلاحة

المؤتمر الفني السوري الثاني عشر
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

التجربة التونسيّة في انتاج
المحاصيل الإستراتيجيّة - قطاع الحبوب

آمال نفطي
من الإدارة العامّة للإنتاج الفلاحي
وزارة الفلاحة

جويليّة 1997

الجمهوريّة التونسيّة
وزارة الفلاحة

التجربة التونسيّة في إنتاج الحاصيل الإستراتيجيّة ـ قطاع الحبوب

آمال نفطي
من الإدارة العامّة للإنتاج الفلاحي
وزارة الفلاحة

I) المقدّمة

يحتلّ القطاع الفلاحي بالبلاد التونسيّة مكانة هامّة نظرا للدور الّذي يلعبه في الإقتصاد الوطني حيث يساهم بمعدّل 16 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي ويساهم بما يناهز 12 ٪ في المجهود الوطني للتصدير ويوفّر الشغل لأكثر من مليون مواطن .

كما يمكن القطاع الفلاحي من تحقيق الأمن الغذائي للبلاد الّذي يعدّ من المقومات الأساسيّة للإستقرار السياسي والسلم الإجتماعية وهو هدف سامي تصبو إليه العديد من البلدان وأولته المنظمة العالميّة للأغذية إهتماما خاصّا ضمن تدخلاتها

من هذا المنطلق فقد أعطت الدولة التونسيّة أولويّة مطلقة للقطاع الفلاحي في سياستها التنمويّة فحظيت الفلاحة بعناية مستمرّة ودعم خاصّ شمل جميع الميادين نذكر منها بالخصوص الجهود الراميّة إلى تعبئة الموارد المائيّة والتحكم في استغلالها والمحافظة على التربة وتحسين المناخ العام للنشاط الفلاحي والنهوض بالإستثمارات واصلاح القرض الفلاحي وتنشيط الهياكل الفلاحيّة وتنفيذ استراتيجيات قطاعيّة تهدف إلى تطوير انتاج المواد الأساسيّة والمنتوجات الموجهة للتصدير .

وبفضل هذه المجهودات تمكن القطاع الفلاحي من النمو بنسبة بلغت معدّل 3,6 ٪ سنويّا خلال الثلاثين سنة المنقضية .

ورغم أنّ هذا النمو كان يشهد تغيرات من سنة إلى أخرى باعتبار تأثر القطاع بالعوامل المناخيّة إلاّ أنّه كان متواصلا وتعدى نسبة نمو السكان الشيء الّذي مكن من تطوير حجم المنتوجات الفلاحيّة الموفّرة للفرد التونسي وساهم بصفة عامّة في تحسين المداخيل .

كما مكن هذا النمو من توفير فائض هام في الإنتاج ساهم في تطوير ميادين اقتصاديّة أخرى.

وبصفة عامّة فإنّ الميزان التجاري الغذائي سجّل تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت نسبة تغطيّة الواردات بالصادرات لتصبح في حدود 100 ٪ كمعدّل للفترة 1994/1991 مع تسجيل فائض في بعض السنوات .

ولعلّ من أبرز القطاعات الّتي شملتها العناية المستمرّة للدولة قطاع الحبوب الّذي يكتسي أهميّة بالغة وذلك :

- بوصفه قطاع استراتيجي يرتكز عليه الأمن الغذائي للبلاد باعتبار المكانة الّتي تحتلها مادّة الحبوب في النظام الغذائي للمواطن التونسي حيث توفر 60 ٪ من الحريريات و 70 ٪ من البروتينات في الوجبة الغذائيّة .

- تعتبر زراعة الحبوب من أهمّ الأنشطة الفلاحيّة نظرا للمساحات المخصّصة لها سنويّا وإلّتي تبلغ 1,5 مليون هكتار أي ما يعادل ثلث الأراضي الصالحة للزراعة .

- يمثل الفلاّحون المتعاطون لزراعة الحبوب 50 ٪ من جملة الفلاّحين أي حوالي 240 ألف مزارع .

واعتبارا لهذه الأهميّة فقد توالت السياسات التنمويّة للقطاع بهدف النهوض بالإنتاج وبلوغ الإكتفاء الذاتي المنشود .

II) السياسة المتبعة في ميدان الحبوب :

لقد شملت السياسة التنمويّة لقطاع الحبوب مختلف الميادين من البحث إلى التأطير الفنّي للمزارعين وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج وسياسة الأسعار ثمّ مسالك التجميع والخزن .

-1- <u>البحث في ميدان الحبوب</u> :

يهدف البحث في ميدان الحبوب إلى وضع على ذمة الفلاّحين أصناف ذات انتاج عال وتقنيات انتاج حديثة تمكنهم من تحسين المردوديّة .

وفي هذا الإطار فقد تمّ تدعيم برنامج التحسين الوراثي للحبوب الّذي يعدّ من أقدم برامج البحث المتعلّقة بهذا الميدان حيث انطلق مع نهاية القرن الماضي ومكن بفضل المجهودات المتواصلة من استنباط العديد من أصناف الحبوب .

وقد ارتكز هذا البرنامج على استغلال التنوع الموجود في مزارع الفلاّحين بالبلاد التونسيّة وكذلك على التهجين مع بعض الأنواع الّتي تمّ ادخالها من بلدان الحوض الأبيض المتوسّط ومناطق أخرى .

واهتمّ هذا البرنامج في بدايته بتحسين أصناف القموح ثمّ انطلق برنامج الشعير وذلك لإيجاد أصناف ذات مردوديّة عاليّة و تتلاءم مع مختلف مناطق الإنتاج

ومن النتائج الذي تحصل عليها هذا البرنامج مع أواخر السبعينات وخلال الثمانينات استنباط أصناف من القموح تجمع بين خصائص عديدة منها المردود العالي والانتاج المناسب من التبن ومقاومة بعض الأمراض والرقاد
ومن بين هذه الأصناف المتداولة حاليّا عند الفلاّحين نذكر خاصّة كريم ورزاق وخيار للقمح الصلب وصلامبو وبيرصا للقمح اللين وريحان بالنسبة للشعير .

وقد ساهم استعمال هذه الأصناف على نطاق واسع في تحسين انتاج الحبوب تحت الظروف المطريّة في شمال البلاد وتحت الري التكميلي في عدّة مناطق أخرى .

إلاّ أن هذه الأصناف الجديدة ذات المردوديّة المرتفعة الّتي تتطلب عناية كبيرة من حيث التسميد ومقاومة الأعشاب الطفيليّة واحترام لمواعيد البذر لا تتأقلم مع نقص الأمطار خلال المواسم الجافّة .

وقصد الاستجابة أكثر لحاجيات القطاع وقع التركيز خلال السنوات الأخيرة على ايجاد أصناف أحسن مقاومة للجفاف ولأهمّ أمراض الحبوب بالأضافة للمردوديّة العالية وقد تمّ أخيرا انتقاء صنف أم ربيع الّذي سيقع تخصيصه للإستعمال في المناطق الشبه جافّة.

أمّا بخصوص تقنيات الإنتاج فإنّ البحوث الّتي أجريت في هذا الميدان رغم محدوديتها بالمقارنة مع البحوث الّتي اهتمّت بتحسين الأصناف مكّنت من تقديم جملة من المراجع الفنيّة بخصوص اختيار الأصناف موعد البذر وكثافته ، التسميد ، مقاومة الأعشاب الطفيليّة ، مقاومة الأمراض الفطريّة وكذلك تقنيات تسيير عمليّة ري الحبوب . لكن هذه النتائج لا تتماشى إلاّ مع بعض مناطق الإنتاج ولا يمكن اعتبارها كافية نظرا للتنوع الكبير لمناطق انتاج الحبوب من حيث المناخ والتربة الشيئ الّذي يحتّم ملاءمة المراجع الفنيّة مع خصوصيات مختلف هذه الوضعيات .

2 - <u>توفير مستلزمات الانتاج ودعمها</u> :

إيمانا بأنّ تطوير انتاج الحبوب لا يمكن أن يتحقّق إلاّ بتعصير أساليب الإنتاج فقد حرصت السياسة المتّبعة على توفير كامل مستلزمات الإنتاج وتقريبها من المنتج وكذلك دعمها على مستوى الأسعار تشجيعا للفلاّحين على تكثيف استعمالها .

ففي مجال البذور وقع التركيز على :

- توفير كميّات من البذور الممتازة للحبوب الّتي يتمّ انتاجها من طرف تعاضديتين مختصّتين تقومان بالتعاقد مع فلاحين مكثرين ويخضع انتاج هذه البذور لكلّ عمليات التنقية والغربلة والمداواة والمراقبة الحقليّة والمخبريّة .

- دعم أسعار البذور الممتازة الّتي يقع بيعها للفلاّحين مع اعتماد نظام المقايضة الذي يمكن الفلاح من استبدال حبوب استهلاك ببذور ممتازة .

وقد مكّنت هذه العمليّة من تشجيع الفلاّحين على استعمال البذور الممتازة وساهمت في ادخال الأصناف المحسّنة ذات المردوديّة المرتفعة في تقاليدهم حيث أصبحت هذه الأصناف متداولة عندهم .

إلاّ أنّ بعض النقائص وقع تسجيلها خاصّة على مستوى توزيع هذه البذور حيث يقوم بعض الفلاّحين وخاصّة الكبار منهم ببذر كامل مساحاتهم بالبذور الممتازة في حين لا يتمكّن البعض الآخر من اقتناءها . كما أنّ دعم أسعار هذه البذور أصبح باهضا الشيئ الّذي أدّى إلى توجيه العناية إلى مساعدة الفلاّحين على انتاج حاجياتهم الذاتيّة من البذور المتأتيّة من البذور الممتازة.

ومن جهة أخرى وقصد ترشيد استعمال البذور الممتازة تمّ الشروع في التخلي تدريجيّا عن دعم أسعارها مع العلم أنّ النيّة تتجه حاليّا إلى تحريرها كليّا .

أمّا بخصوص الأسمدة الفسفاطيّة والأزوطيّة المستعملة في زراعة الحبوب ، فقد اعتمدت السياسة أوّلا على تدعيم أسعار بيعها للفلاّحين مع الحرص على تنظيم عمليّة تزويد مختلف الجهات بها وقد كانت النتائج طيّبة حيث ارتفعت كميّات الأسمدة المستعملة رغم أنّها لم تصل بعد إلى المستويات الموصى بها وساهمت في تطوير المردوديّة .

وباعتبار التوجه الّذي يرمي إلى التدرج نحو حقيقة الأسعارتمّت مراجعة أسعار بيع الأسمدة بصفة متواصلة لرفع الدعم عنها مع اتّخاذ بعض الإجراءات الظرفيّة خلال المواسم الصعبة لمساعدة الفلاّحين على مجابهتها وفي الوقت الحالي لم يبقى سوى السوبر فسفاط الّذي لا يزال ينتفع بدعم طفيف لسعره

كما شمل الدعم أيضا المواد الكيميائيّة الخاصّة بمقاومة الأعشاب الطفيليّة حيث كان يمثّل هذا الدعم في أوائل الثمانينات 50 ٪ من كلفة هذه المواد وقد مكّن هذا التشجيع من التوسع في المساحات الّتي تقع مداواتها ضدّ الأعشاب الطفيليّة الّتي أصبحت خلال العشريّة الأخيرة تشمل معدّل 41 ٪ من جملة المساحات المخصّصة للقموح في شمال البلاد مع العلم أنّ هذه النسبة ترتفع بصفة ملحوظة خلال المواسم الممطرة .

كما تمّ تنفيذ بعض البرامج الخاصّة لتجهيز الفلاّحين بآلات الرشّ الّتي ساعدت من جهتها على التوسع في المساحات إلاّ أنّه ورغم التطوّر المسجّل فإنّ الأهداف المرسومة في مجال مقاومة الأعشاب الطفيليّة لم يتحقّق بعد . ويرتكز العمل في الفترة الحاليّة على تدعيم الإحاطة الفنيّة بالمزارعين قصد مساعدتهم على التحكم أكثر في التقنيات المتعلّقة بإنجاز هذه العمليّة كاختيار الأدويّة واحترام مواعيد المداواة وكذلك تعديل آلات الرشّ .

ومثل ما هو الشأن بالنسبة للبذور والأسمدة فقد تمّ في أواخر الثمانينات رفع الدعم عن الأدويّة الخاصّة بمقاومة الأعشاب الطفيليّة .

- 3 - <u>سياسة الأسعار عند الانتاج</u> :

بإعتبارها مادّة استراتيجيّة وأساسيّة فإنّ الحبوب تدخل ضمن المواد الّتي تخضع لنظام تحديد الأسعار وضمانها من طرف الدولة .

وقد شهدت سياسة تحديد أسعار الحبوب عند الإنتاج تغيّرات من فترة إلى أخرى فبعد فترة تميّزت فيها الأسعار بركود نسبي خلال الستينات والسبعينات من جرّاء عدم اعتماد توجه ومقاييس واضحة في تحديدها ، تطوّرت هذه الأسعار مع بداية الثمانينات وخاصّة التسعينات نتيجة توخى سياسة جديدة تقضى بالمراجعة الدوريّة للأسعار عند الإنتاج حتى تكون حافزا للفلاحين على تطوير مردودية زراعتهم

وقد تمّ اعتماد المبادئ التالية في تحديد هذه الأسعار :

- تطور تكلفة الإنتاج
- تطور الأسعار العالمية
- ربط الأسعار بتحسين المردودية

كما تم اقرار مبدئ الإعلان عن هذه الأسعار عند انطلاق الموسم لتمكين الفلاح من التعرف عليها قبل الشروع في البذر وبرمجة تدخلاته في تسيير زراعته وهو على علم بالسعر الذى سيتحصل عليه عند بيع منتوجه.

وقد تطورت أسعار الحبوب عند الإنتاج بحساب الدينار الجاري كما يلي :

السنـــــة	قمح صلب	قمح ليّن	شعير
من 1959 إلى 1966	4,200	3,450	2,000
من 1967 إلى 1973	4,800	4,300	2,800
1974	6,100	5,500	4,000
من 1975 إلى 1976	6,600	6,000	4,500
1977	7,135	6,535	5,035
من 1978 إلى 1979	7,600	7,000	5,500
1980	8,600	7,700	5,900
1981	9,600	8,700	6,900
1982	11,000	10,000	8,000
1983	12,800	11,700	9,500
1984	14,000	14,000	10,000
1985	15,000	14,500	10,500
1986	16,000	16,000	11,000
1987	18,500	17,000	12,000
1988	21,000	19,000	14,000
1989	22,500	19,900	14,500
من 1990 إلى 1991	24,500	20,900	15,000
من 1992 إلى 1994	26,000	22,500	15,000
1995	27,000	25,000	15,000
1996	28,500	26,000	17,000

4-<u>التجميع والخزن</u> :

إن عملية تجميع وخزن الحبوب موكولة لديوان الحبوب الذي يقوم بها بالتعاون مع التعاضديات المركزية عبر المراكز الجهوية التابعة له ولهذه المؤسسات والمتواجدة في مختلف مناطق انتاج الحبوب

وتمثل كميات الحبوب المجمعة سنويا حوالي 50٪ من جملة الحبوب المنتجة وتختلف هذه النسبة من مادة إلى أخرى فهي في حدود 60 ٪ بالنسبة للقمح الصلب و75 ٪ بالنسبة للقمح اللين وفي حدود 30 ٪ بالنسبة للشعير .

أمّا بقيّة الحبوب المنتجة فيقع ترويجها جزئيًا في السوق الموازيّة أو يقع استعمالها على مستوى الضيعة كبذور أو للاستهلاك الخاص . وفى نطاق اعادة هيكلة القطاع الفلاحي وقع فتح مجال تجميع الحبوب للتعاضديات القاعديّة وكذلك للخواص مع العلم أنّ المجمعون الجدد يتدخّلون لحساب ديوان الحبوب ويهدف هذا الإجراء إلى :

- الزيادة في عدد المجمعين وتحسين الخدمات وتغطيّة بعض المناطق الّتي لا تتوفر فيها مراكز تجميع الحبوب.

- المساهمة في الترفيع في طاقة خزن الحبوب في البلاد .

ومنذ بداية العمل بهذا الاجراء وقع ادماج ثلاث تعاضديات في ميدان تجميع الحبوب.

أمّا بخصوص الخزن وحرصها على المحافظة على صابات الحبوب المجمعة وكذلك توفير مخزون استراتيجي من شأنه أن يجنب البلاد انعكاسا الحالات الطارئة أقرّت الحكومة مخطط مديري للخزن الّذي يرمي إلى التوسع في طاقة خزن الحبوب.

وخلافا للسياسة المعتمدة سابقا والمتمثلة في تكليف ديوان الحبوب بانجاز مشاريع لبناء طاقات خزن فإنّ التوجّه الجديد الّذي اعتمده المخطط المديري يقضى بتشريك الباعثين الخواص في هذا المجهود حسب مقاييس فنيّة وشروط مضبوطة .

ومن بين الإجراءات التشجيعية التى تم اتّخاذها لانجاز هذا البرنامج نذكر

- تمديد امتيازات مجلة الاستثمارات لتشمل عمليات تجميع وخزن الحبوب ومنح امتيازات أخرى للباعثين من قبل ديوان الحبوب تتمثل خاصّة في الضمان لدى البنوك بالنسبة للمخازن المنتصبة على مناطق الانتاج وضمان استغلالها لمدّة طويلة .

وقد تمّ الاختيار على 3 أنواع من الخزانات : خزانات الضيعة الّتى تغطى مناطق انتاج الحبوب وخزانات الاستهلاك وكذلك خزانات الموانى البحريّة.

وقد لاقى هذا البرنامج بفضل الحوافز والتشجيعات الممنوحة اقبالا كبيرا لدى الباعثين لاسيما في مستوى خزانات الضيعة .

III) تطوّر انتاج الحبوب :

لقد شهد انتاج الحبوب بفضل كلّ هذه الإجراءات تطوّرا ملحوظا حيث إرتقى معدّل الانتاج من 9,9 مليون قنطار خلال المخطط التنموي الخامس (1977/1981 إلى 16,5مليون قنطار خلال المخطط التنموي الثامن (1992/1996) كما يبيّنه الجدول التالي :

الوحدة : ألف قنطار

	1981 - 1977	1986-1982	1991-1987	1996-1992
القمح الصلب	6551	6588	7772	10142
القمح اللّين	1116	1612	2044	1954
الشعير	2271	3544	3995	4215
التريتيكال	-	266	190	
المجموع	9938	11744	14077	16500

وقد تأتّى تطور الإنتاج من تحسين المردوديّة باعتبار الاستقرار النسبي التي شهدته المساحات حيث مرّت المردوديّة من 7,5 ق/هك كمعدّل للفترة 1977 - 1981 إلى 13ق/هك كمعدّل للفترة 1992-1996 .

V) الآفاق المستقبليّة لقطاع الحبوب بتونس :

إنّ النتائج الّذي تحصّل عليها قطاع الحبوب رغم أهميّتها تبقى غير كافيّة باعتبار التطوّر الّذي شهده الاستهلاك وذلك بمفعول ارتفاع عدد السكان بالإضافة إلى تحسن الدخل الفردي وسياسة الأسعار المتوخاة على مستوى الإستهلاك الشيء الّذي أدى إلى تدني نسبة تغطيّة الحلجيات بالإنتاج الوطني .

وقصد مجابهة هذا الوضع وبلوغ الإكتفاء الذاتيالمستديم في مادّة الحبوب تمّ اقرار خطّة عشريّة للنهوض بهذا القطاع تهدف إلى تحقيق معدّل انتاج سنوي بـ 25 مليون قنطار وسوف يمكن هذا الإنتاج من التغطيّة الجمليّة لكامل حاجيات الاستهلاك غير أنّ نسبة التغطيّة ستختلف من مادّة إلى أخرى حيث تكون في حدود 128 ٪ بالنسبة للقمح الصلب و130 ٪ بالنسبة للشعير في حين تكون في حدود 55 ٪ للقمح الليّن .

وفي نطاق تنفيذ هذه الخطّة تمّ اتّخاذ الإجراءات التاليّة :

- 1 - بعث المركز الفنّي للحبوب الّذي سيوكل له بالخصوص :

- تأمين ملاءمة البحوث مع المعطيات الحقيقيّة للمستغلات الفلاحيّة
- القيام ببحوث تطبيقيّةوتجارب ميدانيّة لضبط مراجع فنيّة تتماشى مع خاصيات مختلف الجهات والمستغلات.
- ضمان نشر تقنيات الانتاج الحديثة
- القيام بدراسات فنيّة - اقتصاديّة لتحديد الجدوى الإقتصاديّة لمختلف المراجع الفنيّة .
- المساهمة في تكوين الفنيين المختصّين في تأطير قطاع الحبوب.

- 2 - بعث وحدة مشروع استراتيجيّة الحبوب :

تتولى هذه الوحدة بالخصوص القيام بالعمليات التاليّة :

- تدعيم الإحاطة بالمستغلاّت الفلاحيّة كلّ حسب حجمها ووضعيتها ، مع التركيز في مرحلة أولى على الضيعات المتوسطة والكبرى بجهة الشمال الّتي تتصرّف في القسط الأكبر من طاقة الإنتاج .

- تطوير زراعة الحبوب المرويّة لتشمل ما يفوق 90 ألف هكتار مع تطوير إنتاجيتها من 32 قنطار / هكتار حاليّا إلى 55 قنطار / هكتار بما يضمن إنتاجا جمليّا بحوالي 5 ملايين قنطار سنويّا .
-تحسين جودة البذور المستعملة من طرف الفلاحين وذلك بتإطير الفلاحين المكثرين للبذور الممتازة قصد تحسين الإنتاجيّة والجودة والإحاطة ببقيّة الفلاّحين لمساعدتهم على انتاج بذورهم ذاتيّا في أحسن الظروف .
- مقاومة مصادر انتشار الأمراض الفطريّة بالإعتماد على المعلومات الّتي توفّرها الخلايا الجهويّة للمتابعة والتأطير وذلك بالتدخّل السريع لمنع إنتشارها .

- 3- تغطيّة المخاطر المتعلّقة بزراعة الحبوب عبر تنشيط صندوق جبر الأضرار الناجمة عن الجوائح الطبيعيّة .

- 4 - التشجيع على تكوين تعاضديات خدمات فى مجال الميكنة الفلاحيّة .